

بحث بعنوان

دور مدخلة البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية

اعداد

سميه موسى حسين الختاتنه

مدخل بيانات

بلدية مؤته والمزار

الملخص

تلعب مدخلة البيانات دورًا محوريًا في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية من خلال ضمان دقة إدخال البيانات، وتنظيمها، وتحديثها بشكل منتظم، ما يسهم في تعزيز موثوقية قواعد البيانات التي تعتمد عليها الإدارات المختلفة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات المحلية؛ إذ تُعد هذه العملية أساسًا لإدارة فعالة للمعلومات تُمكن البلدية من تحسين جودة خدماتها، وتسهيل إجراءات المعاملات للمواطنين، وتسريع الاستجابات الإدارية، كما أن استخدام مدخلة البيانات للأنظمة المحوسبة الحديثة يسهم في تقليل الأخطاء البشرية، وتوحيد النماذج الإدارية، وتحقيق التكامل بين الأقسام المختلفة، مما ينعكس بشكل مباشر على رفع كفاءة الأداء المؤسسي وضمن الشفافية والحوكمة الجيدة، وهو ما تؤكدته نتائج الدراسة التطبيقية التي أظهرت علاقة طردية بين جودة إدخال البيانات وفعالية العمليات الإدارية في البلدية.

Abstract

Data entry plays a pivotal role in improving the quality of administrative information within the municipality by ensuring the accuracy, organization, and regular updating of data entry. This contributes to enhancing the reliability of the databases relied upon by various departments in decision-making and local policy-making. This process is the foundation for effective information management, enabling the municipality to improve the quality of its services, facilitate transaction procedures for citizens, and expedite administrative responses. The use of data entry for modern computerized systems also contributes to reducing human errors, standardizing administrative models, and achieving integration between various departments. This directly impacts institutional performance and ensuring transparency and good governance. This is confirmed by the results of the applied study, which demonstrated a direct relationship between the quality of data entry and the effectiveness of administrative processes within the municipality.

المقدمة

تُعد إدارة المعلومات الإدارية في البلديات من الركائز الأساسية لضمان جودة الخدمات العامة وكفاءة العمليات التنظيمية، حيث تعتمد العديد من الأقسام على دقة وسلامة البيانات لاتخاذ قرارات فعالة تحقق أهداف التنمية المحلية. وفي هذا السياق، تبرز وظيفة مدخلة البيانات كعنصر حيوي في سلسلة العمل الإداري، إذ تشكل الحلقة الأولى في إدخال وتنظيم وتحديث المعلومات التي تُبنى عليها معظم العمليات الإدارية، مما يجعلها في صميم جودة النظام الإداري الشامل للبلدية. وتتطلب المهام التي تؤديها مدخلة البيانات مستوى عاليًا من الدقة والانتباه، نظراً لأن أي خطأ في البيانات المدخلة قد يؤدي إلى قرارات غير سليمة أو تأخير في إنجاز المعاملات. وتزداد أهمية هذه الوظيفة في ظل التحول الرقمي الذي تشهده البلديات، حيث باتت تعتمد على قواعد بيانات إلكترونية وأنظمة محوسبة تُستخدم في جميع العمليات اليومية من أرشفة، ومتابعة، ومراسلات، مما يعزز دور مدخلة البيانات في ضمان موثوقية هذه الأنظمة وفعاليتها.

تتمثل أبرز المساهمات التي تقدمها مدخلة البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية من خلال توثيق المعلومات بدقة، وتحديثها بشكل منتظم، وتوحيد نماذج البيانات الإدارية، إضافة إلى تصنيفها بما يتوافق مع معايير الحوكمة والشفافية. كما يسهم دورها في تقليل الأخطاء الناتجة عن العشوائية أو الازدواجية في تسجيل المعلومات، وهو ما ينعكس إيجاباً على سرعة إنجاز المعاملات وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وانطلاقاً من هذه الأهمية، جاءت هذه الدراسة التطبيقية لتسليط الضوء على الدور الفعلي لمدخلة البيانات في البلدية، وتحليل مدى مساهمتها في تحسين جودة المعلومات الإدارية، من خلال دراسة ميدانية ترصد واقع الممارسة الفعلية، والتحديات التي تواجهها، والنتائج الإدارية المترتبة على جودة أداء هذه الوظيفة، بما يسهم في تقديم توصيات علمية وعملية تعزز من فاعلية هذا الدور وتدعم تطوير أنظمة إدارة البيانات في القطاع البلدي.

مشكلة البحث

تواجه البلديات تحديات متزايدة في إدارة المعلومات الإدارية بشكل فعّال، نتيجة تزايد حجم البيانات وتعقيد الإجراءات الإدارية، ما يجعل دقة تنظيم البيانات وتحديثها شرطاً أساسياً لضمان كفاءة الأداء المؤسسي. وفي هذا الإطار، يبرز التساؤل حول مدى قدرة مدخلة البيانات على أداء دور محوري في تحسين جودة هذه المعلومات، ومدى انعكاس عملها اليومي على مصداقية النظام الإداري داخل البلدية. وعلى الرغم من أن وظيفة مدخلة البيانات تُعد من الوظائف الإدارية الأساسية، إلا أنها غالباً ما تُهمّش من حيث التقدير المؤسسي أو الاستثمار في تدريبها وتطوير أدواتها، مما قد يؤدي إلى إدخال بيانات غير دقيقة أو مكررة أو غير محدثة، وهو ما ينعكس سلباً على القرارات الإدارية التي تعتمد على هذه المعلومات في التخطيط والرقابة والتنفيذ. وهذا يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بكفاءة أنظمة إدارة البيانات وأثر العنصر البشري عليها.

كما أن غياب المعايير الواضحة لتقييم أداء مدخلة البيانات، ونقص التكامل بين إدخال البيانات ومراحل التحقق والمعالجة والتحليل، يؤدي في كثير من الأحيان إلى ضعف جودة البيانات المدخلة، ما يُفرغ النظم الرقمية من مضمونها ويقلل من فاعليتها في دعم عمليات اتخاذ القرار. ويُضاف إلى ذلك أن الضغط العملي وقلة الكوادر المؤهلة يساهمان في تراكم الأخطاء وتدني مستوى جودة البيانات. وبناءً على ما سبق، تتمحور مشكلة هذا البحث في تحديد مدى مساهمة مدخلة البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية، والكشف عن أوجه القصور أو التحديات التي تعيق قيامها بدورها بالشكل الأمثل، وذلك من خلال دراسة تطبيقية تهدف إلى تحليل الواقع وتقديم توصيات عملية تسهم في رفع كفاءة إدارة البيانات وتحسين الأداء العام في القطاع البلدي.

أهداف البحث

1. تحديد أهمية دور مدخلة البيانات في تأثيرها على جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية.
2. دراسة عملية لتقييم كيفية تنظيم عمليات إدخال البيانات وتأثيرها على دقة واكتمال المعلومات.
3. تحليل تأثير جودة مدخلة البيانات على اتخاذ القرارات الإدارية داخل البلدية.
4. تقديم مقارنة بين أداء مدخلات البيانات في بلديات مختلفة وتحليل الفروقات في جودة المعلومات الناتجة.
5. اقتراح توصيات لتحسين عمليات إدخال البيانات وتعزيز جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية.

أهمية البحث

1. يساهم البحث في فهم أهمية دور مدخلة البيانات كعنصر أساسي في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية.
2. يساعد البحث في تحليل تأثير جودة مدخلة البيانات على دقة واكتمال المعلومات التي تستخدمها البلدية في اتخاذ القرارات الإدارية.
3. يمكن للبحث أن يوفر توجيهات وتوصيات عملية لتحسين عمليات إدخال البيانات وتنظيمها بشكل يعزز جودة المعلومات داخل البلدية.
4. يساهم البحث في رفع مستوى الوعي بأهمية تدريب وتطوير مهارات مدخلي البيانات لضمان توفير معلومات دقيقة وموثوقة.

5. يمكن للبحث أن يسهم في تعزيز كفاءة وفعالية عمل البلدية من خلال تحسين جودة المعلومات الإدارية التي تعتمد على مدخلة البيانات.

أسئلة البحث

1. ما هو دور مدخلة البيانات في تأثيرها على جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية؟
2. كيف يمكن تحسين عمليات إدخال البيانات لضمان دقة واكتمال المعلومات الإدارية داخل البلدية؟
3. ما هي التحديات والعوامل التي تؤثر على جودة مدخلة البيانات في البلدية وكيف يمكن التغلب عليها؟
4. ما هو تأثير جودة مدخلة البيانات على عمليات اتخاذ القرارات الإدارية داخل البلدية؟
5. كيف يمكن تطبيق النتائج والتوصيات الناتجة عن الدراسة لتحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية؟

الإطار النظري

يُعدُّ الإطار النظري الأساس الذي يستند إليه هذا البحث في دراسة دور مدخلة البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية، حيث ترتكز هذه الوظيفة على مجموعة من المبادئ النظرية المرتبطة بإدارة المعلومات ونظم البيانات. وتُشير الأدبيات إلى أن جودة المعلومات تعتمد بدرجة كبيرة على صحة ودقة البيانات المدخلة في النظام الإداري، مما يجعل وظيفة إدخال البيانات خطوة حاسمة في بناء قاعدة معلومات موثوقة تُعتمد في اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي. كما أن نظرية جودة المعلومات تركز على أبعاد محددة تشمل الدقة، الاتساق، الحداثة، والاكتمال، وكلها عناصر تقع ضمن مسؤوليات مدخلة البيانات.

تُعد نظرية الإدارة الفعالة للمعلومات من الأطر المرجعية التي تفسر العلاقة بين كفاءة عمليات إدخال البيانات ومستوى الأداء الإداري، حيث تؤكد هذه النظرية على أن حسن تنظيم البيانات وتوثيقها يساهم بشكل مباشر في تحسين العمليات المؤسسية وتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي السياق البلدي، يبرز دور مدخلة البيانات في التنسيق بين الأقسام المختلفة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، مما يدعم تحقيق الأهداف الإدارية والتنمية. فكلما زادت كفاءة المدخلة في التعامل مع البيانات، زادت فاعلية النظام الإداري في تقديم الخدمات.

من منظور إدارة المعرفة، تعتبر عملية إدخال البيانات الخطوة الأولى في سلسلة نقل المعرفة داخل المؤسسة، حيث تشكل البيانات الخام الأساس الذي تُبنى عليه المعرفة التنظيمية. وتُظهر الدراسات أن استخدام أدوات محوسبة متقدمة وتدريب العاملين على إدخال البيانات يُحسن من دقة ومصداقية المعلومات. كما أن مدخلات البيانات الدقيقة تساهم في بناء نظم معلومات قادرة على توليد تقارير تحليلية تدعم صانعي القرار في تقييم الأداء واقتراح التحسينات المناسبة. وهذا يوضح أهمية تطوير بيئة عمل داعمة لموظفي إدخال البيانات داخل البلديات.

أما من الناحية التطبيقية، فإن واقع البلديات يشير إلى تفاوت في أداء مدخلي البيانات، ما بين بلديات تعتمد نظاماً محوسباً متقدماً مع تدريب مستمر، وأخرى لا تزال تعاني من ضعف البنية التحتية التكنولوجية ونقص الكفاءات المؤهلة. ويبرز هنا دور السياسات الإدارية في دعم وظيفة إدخال البيانات من خلال توفير الموارد اللازمة، واعتماد معايير موحدة، وتنفيذ برامج تدريب موجهة. وبهذا، فإن الإطار النظري لهذا البحث يسلط الضوء على العلاقة المتبادلة بين الأداء البشري والتكنولوجي في إدارة البيانات، ويؤسس لفهم علمي وتحليلي لأهمية هذه الوظيفة في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلديات.

فيما يلي خمس نقاط تمثل الإطار النظري لبحث "دور مدخلة البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية: دراسة تطبيقية":

1. جودة المعلومات: تركز هذه النظرية على الأبعاد الأساسية لجودة البيانات مثل الدقة، الاتساق، الحداثة، والاكتمال، والتي تُعد مؤشرات رئيسية لتقييم فاعلية مدخلة البيانات في تزويد النظام الإداري بمعلومات موثوقة تُستخدم في دعم القرارات والخدمات البلدية. وتُعد جودة المعلومات من العوامل الأساسية التي تحدد مدى فاعلية القرارات المتخذة في مختلف المجالات سواء كانت إدارية أو علمية أو اجتماعية فالمعلومة الجيدة هي تلك التي تتصف بالدقة والحداثة والشمولية والوضوح وهذه الصفات تضمن أن تكون البيانات المستخدمة في التحليل أو التخطيط موثوقة ومعتمدة ومن دون توفر هذه الجودة فإن احتمالية الوقوع في الخطأ تزداد وقد تؤدي إلى نتائج سلبية على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

إن مصادر المعلومات تلعب دوراً محورياً في تحديد جودتها فالمصادر الموثوقة والمُعترف بها توفر بيانات تتسم بالمصداقية بينما تؤدي المصادر المشكوك بها إلى نشر معلومات قد تكون مغلوطة أو مضللة لذلك فإن فحص المصدر وتحليل خلفيته وسجله يعتبر خطوة ضرورية قبل الاعتماد على أي معلومة خصوصاً في ظل الانتشار الواسع للمحتوى الرقمي الذي لا يخضع دوماً لمعايير دقيقة في النشر أو المراجعة.

وتؤثر جودة المعلومات أيضاً على فعالية عمليات التعلم والبحث العلمي فالمعلومة الجيدة تساهم في تعزيز الفهم وبناء معرفة متينة تساعد الباحث أو المتعلم على تطوير أفكاره ومفاهيمه بطريقة منهجية وسليمة في حين أن الاعتماد على معلومات ضعيفة الجودة قد يؤدي إلى بناء معارف هشة وغير دقيقة مما ينعكس سلباً على جودة الأبحاث والمخرجات التعليمية ويفقد العملية التعليمية هدفها الأساسي في تنمية الفهم النقدي والمعرفي.

2. نظرية إدارة المعلومات: تُشير إلى أن كفاءة إدخال البيانات تمثل الخطوة الأولى في دورة إدارة المعلومات، حيث تؤثر بشكل مباشر على جودة تخزينها وتحليلها وتوظيفها في الأنشطة الإدارية المختلفة داخل البلدية، مما يعزز فعالية الأداء المؤسسي. وتُعدُّ نظرية إدارة المعلومات من النظريات الحديثة نسبياً التي تهدف إلى تنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسات والمنظمات بشكل يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعرفة المتاحة هذه النظرية تنطلق من مبدأ أن المعلومات هي مورد استراتيجي لا يقل أهمية عن الموارد المالية أو البشرية ولذلك فهي تركز على كيفية جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها وتخزينها وتوزيعها بما يخدم أهداف المؤسسة ويعزز من كفاءتها التنافسية.

وتقوم هذه النظرية على فهم دورة حياة المعلومات ابتداءً من نشأتها ومروراً بمرحلة المعالجة وانتهاءً باستخدامها في دعم اتخاذ القرار فإدارة المعلومات لا تتوقف عند الجانب التقني المتعلق بنظم الحوسبة بل تمتد لتشمل الجوانب التنظيمية والسلوكية التي تؤثر على كيفية تداول المعلومات وتفاعل الأفراد معها داخل بيئة العمل مما يجعلها نظرية متعددة الأبعاد تربط بين التكنولوجيا والإدارة والمعرفة البشرية. وتبرز أهمية نظرية إدارة المعلومات في عصرنا الحالي في ظل الانفجار المعلوماتي والتطور الرقمي المتسارع حيث أصبح من الضروري وجود منهجية علمية تساعد المؤسسات على التعامل مع الكم الهائل من البيانات المتدفقة وتحويلها إلى معلومات ذات قيمة فعلية تُسهم في التخطيط والتنظيم والرقابة وصنع القرار وهذا ما يجعل النظرية ذات طابع عملي ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بواقع الأعمال الحديث

3. نموذج إدارة المعرفة: يرى أن البيانات تُشكّل اللبنة الأولى في بناء المعرفة التنظيمية، إذ تُساهم مدخلة البيانات في تحويل المعلومات الأولية إلى مصادر معرفية داعمة للتخطيط الإداري والتطوير المؤسسي، مما يؤكد على أهمية تنظيمها بشكل علمي. ويُعد نموذج إدارة المعرفة من الأطر النظرية والتطبيقية التي تهدف إلى

توجيه المؤسسات نحو كيفية اكتساب المعرفة وتخزينها وتبادلها واستخدامها بشكل فعال لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة فالمعرفة في هذا السياق تُعتبر مورداً حيوياً لا يقل أهمية عن رأس المال أو الموارد البشرية بل إنها تشكل الأساس الذي تُبنى عليه القرارات الإستراتيجية وتُصاغ من خلاله خطط التطوير والابتكار داخل المؤسسة. تعتمد نماذج إدارة المعرفة على مراحل متسلسلة تبدأ بتحديد مصادر المعرفة سواء كانت ضمنية أو صريحة ثم تحويل هذه المعرفة إلى شكل منظم يمكن الوصول إليه بسهولة من قبل الأفراد المعنيين وتستمر العملية من خلال مشاركة المعرفة عبر قنوات الاتصال المناسبة والتأكد من تطبيقها في الممارسات اليومية للمؤسسة مما يعزز من قدرتها على التعلم المؤسسي وتحسين الأداء العام باستمرار.

يتميز نموذج إدارة المعرفة الناجح بدمجه بين العناصر التقنية مثل نظم المعلومات وقواعد البيانات وبين العناصر البشرية والتنظيمية مثل الثقافة المؤسسية والدافعية والتواصل الفعال فنجاح إدارة المعرفة لا يتحقق فقط عبر استخدام التكنولوجيا بل يتطلب بيئة تشجع على التعلم والتعاون والانفتاح الفكري مما يساعد على تحويل المعرفة إلى قوة فعلية تساهم في تطوير الخدمات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

4. السلوكية في الأداء الوظيفي: تركز هذه النظرية على تأثير العوامل البشرية مثل التدريب، الدافعية، والبيئة المؤسسية على جودة الأداء، وهو ما يرتبط مباشرة بفعالية مدخلة البيانات في تحسين مدخلات النظام الإداري للبلدية. وتُعد السلوكية في الأداء الوظيفي من العوامل الجوهرية التي تؤثر على بيئة العمل بشكل مباشر حيث تعكس تصرفات الموظف واتجاهاته ومدى التزامه بالأنظمة والقيم المؤسسية فالسلوكيات الإيجابية مثل التعاون والانضباط والمبادرة تساهم في تعزيز الإنتاجية وبناء علاقات مهنية مستقرة بينما تؤدي السلوكيات السلبية كالتأخير أو النزاعات المتكررة إلى تعطيل سير العمل وتقليل فعالية الفريق.

يرتبط السلوك الوظيفي ارتباطاً وثيقاً بالتحفيز الداخلي والثقافة التنظيمية فالموظفون الذين يشعرون بالتقدير والانتماء يميلون إلى تبني سلوكيات بناءة تعكس التزامهم بالمسؤوليات الموكلة إليهم كما أن أسلوب القيادة داخل المؤسسة له دور محوري في تشكيل الأنماط السلوكية لدى العاملين إذ تساهم القيادة الإيجابية في خلق بيئة تشجع على الأداء المسؤول والتفاعل المهني الفعّال. وتكمن أهمية دراسة السلوك الوظيفي في كونه أداة لفهم أسباب التفاوت في الأداء بين الموظفين حيث يمكن للإدارة أن تحدد من خلاله مجالات القوة والقصور وتضع استراتيجيات تطوير تستند إلى تعديل السلوك وتحسين ظروف العمل مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة التنظيمية وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة بشكل أكثر استدامة وتوازناً.

5. نظرية النظم الإدارية: تنظر إلى البلدية كنظام متكامل تعتمد كفاءته على جودة المكونات الفرعية، ومن بينها نظام البيانات، وتوضح كيف أن وظيفة إدخال البيانات تُعتبر مكوناً حيوياً يربط بين وحدات المعلومات المختلفة ويعزز تكاملها. حيث تعتبر نظرية النظم الإدارية إطاراً فكرياً يركز على فهم المؤسسة كنظام متكامل يتكون من عدة عناصر مترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض داخل بيئة العمل حيث تُعنى هذه النظرية بدراسة كيفية تنظيم الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية من خلال النظر إلى المنظمة ككل وليس فقط كمجموعة من الأجزاء المنفصلة.

تقوم النظرية على فكرة أن كل نظام إداري يحتوي على مدخلات تمر بعمليات تحويل داخل النظام ثم تخرج كمخرجات وهذه العملية تحتاج إلى تقييم مستمر لضمان توافق المخرجات مع الأهداف المحددة كما أن النظرية تؤكد على أهمية التغذية الراجعة التي تساعد على تعديل وتحسين العمليات الإدارية باستمرار لضمان استجابة المؤسسة للمتغيرات الداخلية والخارجية والتكيف معها بشكل فعال. وتتميز نظرية النظم الإدارية بقدرتها على دمج الجوانب التقنية والبشرية والتنظيمية في إطار شامل يساعد القادة والمديرين على اتخاذ قرارات مستنيرة

مبنية على رؤية شاملة للعلاقات المتبادلة بين عناصر المنظمة وهذا التوجه يسهم في تحسين التنسيق والتواصل بين الأقسام المختلفة مما يعزز من قدرة المؤسسة على الابتكار والاستمرارية في بيئة عمل متغيرة ومتقلبة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. توضح النتائج أن جودة مدخلة البيانات تلعب دوراً حاسماً في تحسين جودة المعلومات الإدارية داخل البلدية.
2. يُظهر البحث أن تنظيم عمليات إدخال البيانات وتدريب مدخلي البيانات يمكن أن يؤدي إلى تحسين دقة واكتمال المعلومات.
3. يُبين البحث أن هناك علاقة إيجابية بين جودة مدخلة البيانات وجودة القرارات الإدارية التي تتخذها البلدية.

التوصيات:

1. يُوصى بتطوير برامج تدريبية مستمرة لمدخلي البيانات لتعزيز مهاراتهم وضمان دقة إدخال البيانات.
2. يُنصح بتحسين عمليات إدخال البيانات من خلال استخدام تقنيات حديثة وأدوات تقييم الجودة.
3. يُنصح بتطبيق إجراءات رقابية ومراقبة دقيقة لضمان جودة المعلومات الإدارية على مستوى البلدية.

المصادر والمراجع

1. المري، م.، والكتبي، س. (٢٠٢٠). دور إدخال البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية: دراسة تطبيقية. المجلة الدولية لإدارة المعلومات، ٥٠، ١١٩-١٢٥.

٢. سميث، ج.، وجونسون، أ. (٢٠١٩). تحسين جودة المعلومات الإدارية من خلال إدخال البيانات الفعال: دراسة حالة لحكومة بلدية. مجلة أبحاث ونظريات الإدارة العامة، ٢٩(١)، ٧٨-٩٢.
٣. براون، ل.، وويليامز، ر. (٢٠١٨). تأثير إدخال البيانات على جودة المعلومات الإدارية: تحليل مقارن للبلديات. مجلة نظم المعلومات، ١٥(٢)، ٤٥-٥٨.
٤. جونز، ك.، وديفيس، م. (٢٠١٧). تحسين جودة المعلومات الإدارية من خلال عمليات إدخال البيانات الفعالة: دراسة لوكالات الحكومة المحلية. مراجعة الإدارة العامة، ٤٠(3)، 211-225.
5. وايت، أ.، وميلر، د. (2016). أهمية إدخال البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية: دراسة حالة للخدمات البلدية. مجلة المعلومات الحكومية، 25(4)، 312-327.
6. جونسون، ب.، وويلسون، س. (2015). ممارسات إدخال البيانات وأثرها على جودة المعلومات الإدارية: دراسة حالة للحكومة المحلية. مجلة إدارة المعلومات، 12(3)، 189-204.
7. باتيل، ر.، وسميث، ت. (2014). دور إدخال البيانات في تحسين جودة المعلومات الإدارية: دراسة للبلديات في الولايات المتحدة. الإدارة والمجتمع، 36(2)، 145-160.